

## (١٤٧) كتاب الجهاد

وهو فرض كفاية إذا قام به من يكفي سقط عن الباقيين ، ويتعين على من حضر الصف أو حصر العدو بلده ، ولا يجب إلا على ذكره من بالغ عاقل مستطيع . والجهاد أفضل التطوع لقول أبي هريرة رضي الله عنه سئل رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ قال « إيمان بالله » قال ثم أي ؟ قال « الجهاد في سبيل الله ثم حج مبرور » وعن أبي سعيد قال سئل رسول الله ﷺ أي الناس أفضل ؟ قال « رجل يجاهد في سبيل الله بماله ونفسه »

وغزو البحر أفضل من غزو البر ، ويغزا مع كل بر وفاجر ، ويقاتل كل قوم من يليهم من العدو ، وتام الرباط أربعون يوما ، وروي عن النبي ﷺ قال « رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطا أجري له أجره إلى يوم القيامة ووفي الفتان » ولا يجاهد من أحد ابويه حي مسلم إلا بإذنه إلا أن يتعين عليه ، ولا يدخل من النساء دار الحرب إلا امرأة طاعنة في السن اسقي الماء ومعالجة الجرحى ، ولا يستعان بمشرك إلا عند الحاجة إليه ، ولا يجوز الجهاد إلا بإذن الأمير إلا أن يفجأهم عدو يخافون كلبه أو تعرض فرصة

يخافون فوتها ، وإذا دخلوا دار الحرب لم يجز لأحد أن يخرج من  
العسكر لعاف أو احتطاب أو غيره إلا باذن الامير

ومن أخذ من دار الحرب ماله قيمة لم يجز له أن يختص به إلا  
الطعام والعلف فله أن يأخذ منه ما يحتاج اليه ، فان باعه رد ثمنه في  
الغنم ، وان فضل معه منه فضل بعد رجوعه إلى بلده لزمه رده إلا أن  
يكون يسيرا فله أكله وهديته

ويجوز تبييت الكفار ورميهم بالمنجنيق وقتالهم قبل دعائهم  
لان النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون وأنعامهم تسقى  
على الماء فقتل مقاتلتهم وسبى ذراريهم ، ولا يقتل منهم صبي ولا  
مجنون ولا امرأة ولا راهب ولا شيخ فان ولا زمن ولا أعمى ولا  
من لا رأي لهم إلا أن يقاتلوا ، ويخير الامام في اسارى الرجال بين  
القتل والاسترقاق والفداء والمن ، ولا يختار الا الاصلح للمسلمين ،  
وان استرقهم أو فاداهم بمال فهو غنيمة ، ولا يفرق في السبي بين ذوي  
رحم محرم الا أن يكونوا بالغين ، ومن اشترى منهم على انه ذو  
رحم فبان بخلافه رد الفضل الذي فيه بالتفريق ، ومن أُعطي شيئاً  
يستعين به في غزوه فاذا رجع فله ما فضل الا ان يكون لم يعط لغزاة  
بعينها فيرد الفضل في الغزو ، وان حمل على فرس في سبيل الله فهي له

إذا رجع إلا أن يجعل حبيسا ، وما أخذ من أموال المسلمين رد إليهم  
إذا علم صاحبه قبل القسمة ، وإن قسم قبل علمه فله أخذه بئمنه الذي  
حسب به على أخذه ، وإن أخذه أحد الرعية بئمن فلصاحبه أخذه  
بئمنه ، وإن أخذه بغير شيء رده ، ومن اشترى أسيرا من العدو فعلى  
الأسير أداء ما اشتراه به

### (١٤٨) باب الانفال

وهي الزيادة على السهم المستحق ، وهي ثلاثة أضرب (أحدها)  
سلب المقتول غير مخموس لقاتله لقول رسول الله ﷺ «من قتل قتيلًا  
فله سلبه» وهو ما عليه من لباس وحلي وسلاح وفرسه بآلتها ، وإنما  
يستحقه من قتله حال قيام الحرب ، غير مشخن ولا ممنوع من القتال  
(الثاني) أن ينفل الأمير من أغنى عن المسلمين غناء من غير  
شرط كما أعطى النبي ﷺ سامة بن الأكوع يوم ذي قرد سهم فارس  
وراجل ، ونفلة أبو بكر رضي الله عنه ليلة جاءه بتسعة أهل أبيات امرأة منهم  
(الثالث) ما يستحق بالشرط وهو نوعان (أحدهما) أن يقول  
الأمير من دخل النقب أو صعد السور فله كذا ، ومن جاء بعشر من  
البقر أو غيرها فله واحد منها فيستحق ما جعل له (الثاني) أن يبعث  
الأمير في البداة سرية ويجعل لها الربع ، وفي الرجعة أخرى ويجعل

لها الثلث ، فما جاءت به أخرج خمسة ، ثم أعطي السرية ما جعل لها ،  
وقسم الباقي في الجيش والسرية معاً

## فصل

ويرضخ لمن لا سهم له من النساء والصبيان والعبيد والكفار  
فيعطهم على قدر غنائمهم ولا يبلغ بالراجل منهم سهم راجل ، ولا  
بالفارس سهم فارس ، وان غزا العبد على فرس لسيدته فسهم الفرس  
لسيدته ويرضخ للعبد

### ( ١٤٩ ) باب الغنائم وقسمتها

وهي نوعان (أحدهما) الارض فيخبر الامام بين قسمتها ووقفها  
للمسلمين ، ويضرب عليها خراجا مستمرا يؤخذ ممن هي في يده كل  
عام أجرا لها ، وما وقفه الاثمة من ذلك لم يجز تغييره ولا بيعه  
(الثاني) سائر الاموال ، فهي لمن شهد الواقعة ممن يمكنه القتال  
ويستعد له من التجار وغيرهم ، سواء قاتل او لم يقاتل على الصفة التي  
شهد الواقعة فيها من كونه فارسا او راغلا او عبدا او مسلما او كافرا  
ولا يعتبر ما قبل ذلك ولا ما بعده ، ولا حق فيها لعاجز عن القتال بمرض  
أو غيره ولا لمن جاء بعد ما تنقضي الحرب من مدد أو غيره ، ومن بعث  
الامير لمصلحة الجيش أسهم له ، ويشارك الجيش سراياه فيما غنمت

وتشاركه فيما غنم، ويبدأ باخراج مؤونة الغنيمه لحفظها ونقلها وسائر حاجتها، ثم يدفع الاسلاب الى أهلها والاجعل لاصحابها، ثم يخلص باقيها فيقسمه خمسة أسهم: سهم لله تعالى ورسوله ﷺ يصرف في السلاح والكراع والمصالح، وسهم لذوي القربى وهم بنو هاشم وبنو المطالب غنيمهم وفقيرهم للذكر مثل حظ الانثيين، وسهم لليتامى الفقراء، وسهم للمساكين، وسهم لاء السبيل، ثم يخرج باقى الانفال والرضخ ثم يقسم ما بقى للرجال سهما ولل فارس ثلاثة أسهم، سهم له ولفرسه سهمان لما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين ولصاحبه سهما، وان كان الفارس غير عربي فله سهم ولصاحبه سهم، وان كان مع الرجل فرسان أسهم لهما ولا يسهم لاكثر من فرسين ولا يسهم لءابة غير الخيل

## فصل

وما تركه الكفار فزعا وهربوا لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب او أخذ منهم بغير قتال فهو فيء يصرف في مصالح المسلمين. ومن وجد كافرا ضالا عن الطريق او غيره في دار الاسلام فأخذه فهو له. وان دخل قوم لا منعة لهم ارض الحرب متلصحين بغير اذن الامام فما أخذه فهو لهم بعد الخمس

## (١٥٠) باب الامان

ومن قال لحربي قد أجزتك أو أمنتك أو لا بأس عليك ونحو هذا فقد أمنه ، ويصح الامان من كل مسلم عاقل مختار حراً كان أو عبداً رجلاً كان أو امرأة لقول رسول الله ﷺ «المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم» ويصح أمان آحاد الرعية للجماعة اليسيرة، وأمان الامير للبلد الذي أقيم بازائه، وأمان الامام لجميع الكفار، ومن دخل دارهم بأمانهم فقد أمنهم من نفسه ، وان خلوا أسيراً منا بشرط أن يبعث اليهم مالا معلوماً نزمه الوفاء لهم ، فان شرطوا عليه ان يعود اليهم ان عجز نزمه الوفاء لهم إلا ان تكون امرأة فلا ترجع اليهم

## فصل

وتجوز مهادنة الكفار إذا رأى المصلحة فيها ، ولا يجوز عقدها إلا من الامام أو نائبه وعليه حمايتهم من المسلمين دون أهل الحرب ، وان خاف نقض العهد منهم نبذ اليهم عهدهم ، وان سباهم كفاراً خرون لم يجز لنا شراؤهم ، وتجب الهجرة على من لم يقدر على اظهار دينه في دار الحرب وتستحب لمن قدر على ذلك ، ولا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار إلا من بلد بعد فتحه

## ( ١٥١ ) باب الجزية

ولا تؤخذ الجزية إلا من أهل الكتاب وهم اليهود ومن دان بالتوراة والنصارى ومن دان بالإنجيل، والمجوس إذا التزموا أداء الجزية وأحكام الملة، ومتى طلبوا ذلك لزم اجابتهم وحرم قتالهم، وتؤخذ الجزية في رأس كل حول من المئزر ثمانية وأربعون درهما، ومن المتوسط أربعة وعشرون درهما، ومن دونه اثنا عشر درهما، ولا جزية على صبي ولا امرأة ولا شيخ فان ولا زمن ولا أعمى ولا عبد ولا فقير عاجز عنها، ومن أسلم بعد وجوبها سقطت عنه، وان مات أخذت من تركته، ومن أبحر منهم الى غير بلده ثم عاد أخذ منه نصف العشر، وان دخل الينا تاجر حربي أخذ منه العشر، ومن نقض العهد بامتناعه من التزام الجزية واحكام الملة، او قتال المسلمين<sup>(١)</sup> ونحوه او الهرب الى دار الحرب حل دمه وماله ولا ينتقض عهد نسائه وأولاده بنقضه إلا ان يذهب بهم الى دار الحرب

## ( ١٥٢ ) كتاب القضاء

وهو فرض كفاية، يلزم الامام نصب من يكتفي به في القضاء، ويجب على من يصلح له إذا طلب منه ولم يوجد غيره الاجابة اليه، وان وجد غيره فالأفضل تركه، ومن شروطه ان يكون رجلاً حراً  
(١) هذا معطوف على امتناعه لا على التزام الجزية وكان ينبغى ان يقول . او بقتال المسلمين الخ

مسلمًا سميعًا بصيرًا منكمًا عدلاً عالماً ، ولا يجوز له ان يقبل رشوة  
أو هدية ممن يهدي ، ولا الحكم قبل معرفة الحق ، فان اشكل عليه  
شاور فيه أهل العلم والامانة ، ولا يحكم وهو غضبان ، ولا في حال  
يمنع استيفاء الرأي ، ولا يتخذ في مجلس الحكم بواباء ، ويجب العدل  
بين الخصمين في الدخول عليه والمجلس والخطاب

### (١٥٣) باب صفة الحكيم

إذا جلس اليه الخصمان فادعى أحدهما على الآخر لم تسمع الدعوى  
إلا محررة تحريراً يعلم به المدعى عليه ، فان كان ديناً ذكر قدره وجنسه  
وإن كان عقاراً ذكر موضعه وحدته ، وإن كان عيناً حاضرة عينها ،  
وإن كانت غائبة ذكر جنسها وقيمتها ، ثم يقول لخصمه ما تقول ؟ فان أقر  
حكم للمدعي ، وإن أنكر لم يخل من ثلاثة أقسام «أحدها» ان تكون  
في يد أحدهما فيقول للمدعي ألك بينة ؟ فان قال نعم وأقامها حكم له بها  
وإن لم تكن له بينة قال فلك يمينه ، فان طلبها استحلقت وبري ، لقول  
رسول الله ﷺ «لو أعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء رجال  
وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه» وإن نكل عن اليمين وردها  
على المدعي استحلقت وحكم له ، وإن نكل أيضاً صرفها ، وإن كان لكل

واحد منهما بينة حكم بها للمدعي، فان أقر صاحب اليد لغيره صار المقر

له الخصم فيها وقام مقام صاحب اليد فيما ذكرنا

«الثاني» ان تكون في يديهما، فان كانت لأحدهما بينة حكم

له بها، وان لم يكن لواحد منهما بينة أو لهما بينتان قسمت بينهما وحلف

كل واحد منهما على النصف المحكوم له به، وان ادعاها أحدهما وادعى

الآخر نصفها ولا بينة قسمت بينهما، واليمين على مدعي النصف،

وان كانت لهما بينتان حكم بها للمدعي الكل

«الثالث» أن تكون في يد غيرهما، فان أقر بها لأحدهما أو

لغيرهما صار المقر له كصاحب اليد، وان أقر لهما صارت كالتي في يديهما

وان قال لا أعرف صاحبها منهما ولا أحدهما بينة فهي له، وان لم يكن

لها بينة، أو لكل واحد منهما بينة استهما على اليمين، فمن خرج

سهمه حلف وأخذها

### (١٥٤) باب في أعمارض الدعاوى

إذا تنازعا قيصاً أحدهما لابسه والاخر آخذ بكمه فهو للابسه

وان تنازعا دابة أحدهما راكبها أو له عليها حمل فهي له، وان تنازعا

ارضاً فيها شجر أو بناء أو زرع لأحدهما فهو له، وان تنازع صانعان

في قماش دكان فآلة كل صناعة لصاحبها، وان تنازع الزوجان في قماش

البيت فللزوج ما يصلح للرجال والمرأة ما يصلح للنساء ، وما يصلح  
لها بينهما ، وان تنازعا حائطا معقودا بينائهما او محلولاً منهما فهو  
بينهما ، وان كان معقودا ببناء احدهما وحده فهو له ، وان تنازع  
صاحب العلو والسفل في السقف الذي بينهما ، او تنازع صاحب الارض  
والنهر في الحائط الذي بينهما ، او تنازع عاقبصا احدهما آخذ بكمه وباقيه  
مع الآخر فهو بينهما ، وان تنازع مسلم وكافر في ميت يزعم كل واحد  
منهما انه مات على دينه فان عرف اصل دينه حمل عليه ، وان لم يعرف  
أصل دينه فالميراث للمسلم ، وان كانت لهما بيتان فكذلك ، وان  
كانت لاحدهما بينة حكم له بها ، وان ادعى كل واحد من الشريكين  
في العبد ان شريكه أعتق نصيبه وهما موسران عتق كله ولا ولاء لهما  
عليه ، وان كان احدهما موسرا والآخر معسرا عتق نصيب الموسر  
وحده . وان كانا معسرين لم يعتق منه شيء . وان اشترى احدهم  
نصيب صاحبه عتق حينئذ ولم يسر الى باقيه ولا ولاء عليه . وان ادعى  
كل واحد من الموسرين انه أعتقه تحالفا وكان ولاؤه بينهما . وان قال  
رجل لعبد ان برئت من مرضي هذا فأنت حر وان قتلت فأنت حر  
فادعى العبد برأه او قتله وأنكرت الورثة فالقول قولهم ، وان أقام  
كل واحد منهم بينة بقوله عتق العبد لان بينته تشهد بزيادة ، ولو مات

رجل وخلف ابنين وعبدان متساويي القيمة لا مال له سواهما فأقر  
الابن ان انه أعتق أحدهما في مرض موته عتق منه ثلثاه ان لم يجيزا عتقه  
كله ، وإن قال أحدهما ابي أعتق هذا وقال الآخر بل هذا، عتق ثلث  
كل واحد منهما وكان لكل ابن سدس الذي اعترف بعتقه ونصف  
الآخر، وان قال الثاني ابي أعتق أحدهما لا أدري من منهما أقرع  
بينهما وقامت القرعة مقام تعيينه

### ( ١٥٦ ) باب حكم كتاب القاضي

يجوز الحكم على الغائب إذا كانت للمدعي بينة ، ومتى حكم على  
غائب ثم كتب بحكمه الى قاضي بلد الغائب لزم قبوله واخذ المحكوم عليه به ،  
ولا يثبت إلا بشاهدين عدلين يقولان قرأه علينا أو قرىء عليه بحضورنا  
فقال اشهدا علي ان هذا كتابي الى فلان او إلى من يصل اليه من قضاة  
المسلمين وحكامهم ، فان مات المكتوب اليه أو عزل فوصل الى غيره عمل  
به ، وان مات الكاتب أو عزل بعد حكمه جاز قبول كتابه ، ويقبل كتاب  
القاضي في كل حق الا الحدود والقصاص

### ( ١٥٧ ) باب القسمة

وهي نوعان : قسمة اجبار ، وهي ما يمكن قسمته من غير ضرر ولا رد  
عوض اذا طلب احد الشريكين قسمه فأبى الآخر اجبره الحاكم عليه

إذا ثبت عنده ملكها بينة، فإن أقرب به لم يجبر الممتنع عليه، وإن طلبها في هذه الحال قسمت بينهما وأثبت في القضية أن قسمه كان عن اقرار لا عن بينة

(والثاني) قسمة التراضي، وهي قسمة ما فيه ضرر بأن لا ينتفع أحدهما بنصيبه فيما هو له أو لا يمكن تمديده إلا برد عوض من أحدهما فلا أجبار فيها، والقسمة أفرأحق لا يستحق بها شفعة ولا يثبت فيها خيار، وتجاوز في المكيل وزناو في الموزون كيلا وفي الثمار خرصا، وتجاوز قسمة الوقف إذا لم يكن فيها رد عوض، فإن كان بعضه طلقا وبعضه وقفا وفيها عوض من صاحب الطلق لم يجز، وإن كان من رب الوقف جاز، وإذا عدلت الأجزاء أقرع عليها فمن خرج سهمه على شيء صار له ولزم بذلك، ويجوز أن يكون قاسم الحاكم عدلا وكذلك كاتبه

## (١٥٨) كتاب الشهادات

تحمل الشهادة وأداؤها فرض كفاية، إذا لم يوجد من يقوم بها سوى اثنين لزمهما القيام بها على القريب والبعيد إذا أمكنها ذلك من غير ضرر لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين) الآية

والمشهود عليه اربعة اقسام (احدها) الزنا وما يوجب حده فلا  
يُثبت الا بأربعة رجال احرار عدول (الثاني) المال وما يقصد به المال  
فيثبت بشاهدين او رجل وامرأتين ورجل مع عين الطالب (الثالث)  
ما عدا هذين مما يطلع عليه الرجال في غالب الاحوال غير الحدود  
والقصاص كالنكاح والطلاق والرجعة والعتق والولاية والعزل والنسب  
والولاء والوكالة في غير المال والوصية اليه وما اشبه ذلك فلا يقبل الا  
رجلان (الرابع) مما لا يطلع عليه الرجال كالولادة والحيض والعدة  
والعيوب تحت الثياب فيثبت بشهادة امرأة عدل لان عقبة بن الحارث  
قال تزوجت ام يحيى بنت ابي اهاب فجاءت أمة سوداء فقالت قد  
ارضعتكم اذ كرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال « كيف وقد زعمت ذلك »  
وتقبل شهادة العبد في كل شيء الا الحدود والقصاص ، وتقبل شهادة  
الفاعل على فعله كالمرضة على الرضاع والقاسم على القسمة وشهادة الاخ  
لاخيه والصديق لصديقه وشهادة الاصم على المرثيات وشهادة الاعمى  
اذا تيقن الصوت وشهادة المستخفي ، ومن سمع انسانا يقر بحق وان  
لم يقل للشاهد اشهد علي ، وما تظاهرت به الاخبار واستقرت معرفته  
في قلبه يشهد به كالشهادة على النسب والولادة ، ولا يجوز ذلك في  
حد ولا قصاص ، وتقبل شهادة القاذف وغيره بعد توبته

(١٥٩) باب من ترد شهادته

لا تقبل شهادة صبي ولا زائل العقل ولا أخرس ولا كافر ولا فاسق ولا مجهول الحال ولا جاراً إلى نفسه نفعاً، ولا دافع عنها، ولا شهادة والد وانعلا لولده ولا ولد لو والده ولا سيد لعبيده ولا مكاتبه ولا شهادتهما له، ولا أحد الزوجين لصاحبه ولا شهادة الموصي فيما هو وصي فيه، ولا الوكيل فيما هو وكيل فيه، ولا الشريك فيما هو شريك فيه، ولا العدو علي عدوه، ولا معروف بكثرة الغلط والغفلة، ولا من لامروءة له كالمسخرة وكاشف عورته للناظرين في حمام أو غيره ومن شهد بشهادة يثبم في بعضها ردت كلها، ولا يسمع في الجرح والتعديل والترجمة ونحوها إلا شهادة اثنين وإذا تعارض الجرح والتعديل قدم الجرح، وإن شهد شاهد بألف وآخر بألفين قضى له بألف وحلف مع شاهده على الألف الآخر إن أحب. وإن قال أحدها ألف من قرض وقال الآخر من ثمن مبيع لم تكمل الشهادة، وإذا شهد أربعة بالزنا أو شهد اثنان على فعل سواه واختلفوا في المكان أو الزمان أو الصفة لم تكمل شهادتهم

## (١٦٠) باب الشهادة على الشهادة والرجوع عنها

تجوز الشهادة على الشهادة فيما يجوز فيه كتاب القاضي إذا تعذرت  
شهادة الاصل بموت او غيبة او مرض ونحوه بشرط أن يستدعيه  
شاهد الاصل فيقول اشهد على شهادتي اني أشهد ان فلانا أقر عندي  
أو أشهدني بكذا ، ويعتبر معرفة العدالة في شهود الاصل والفرع ،  
ومتى لم يحكم بشهادة الفرع حتى حضر شهود الاصل وقف الحكم  
علي سماع شهادتهم ، وان حدث من بعضهم ما يمنع قبول الشهادة لم يحكم بها

### فصل

ومتى غير العدل شهادته فزاد فيها أو نقص قبلت ، وان حدث  
منه ما يمنع قبولها بعد أدائها ردت ، وان حدث ذلك بعد الحكم بها  
لم يؤثر ، وان رجع الشهود بعد الحكم بشهادتهم لم ينقض الحكم ولم يمنع  
الاستيفاء إلا في الحدود والقصاص ، وعليهم غرامة مافات بشهادتهم  
بمثله ان كان مثلياً ، وقيمته ان لم يكن مثلياً ، ويكون ذلك بينهم على  
عدد هم ، فان رجع أحدهم فعليه حصته ، وان كان المشهود به قتلا او  
جرحا فقلوا تعمدنا فعليهم القصاص ، وان قالوا أخطأنا غرموا  
الدية وارش الجرح

## (١٦١) باب اليمين في الدماوى

اليمين المشروعة في الحقوق هي اليمين بالله تعالى سواء كان الحالف مسلماً أو كافراً ، ويجوز القضاء في الاموال وأسبابها بشاهد ويمين لان النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين . والايان كلها على البت الا اليمين على نفي فعل غيره فانها على نفي العلم ، واذا كان للميت أو المفلس حق بشاهد فحلف المفلس أو ورثة الميت ثبت ، وان لم يحلف فبذل الغرماء اليمين لم يستحلّفوا ، واذا كانت الدعوى لجماعة فعليه لكل واحد يمين ، وان قال أنا أحلف يمينا واحدة لجميعهم لم يقبل منه الا ان يرضوا ، وان ادعى واحد حقوقا على واحد فعليه في كل حق يمين وتشرع اليمين في كل حق لا دمي ولا تشرع في حقوق الله من الحدود والعبادات

## (١٦٢) باب الاقرار

واذا أقر المكلف الحر الرشيد الصحيح المختار بحق أخذ به ، ومن أقر بدراهم ثم سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه ثم قال زبوا أو صغاراً أو مؤجلة لزمته جياذا وافية حالة ، وان وصفها بذلك متصلا باقراره لزمته كذلك ، وان استثنى مما أقر به اقل من نصفه متصلا به

صحيح استثنائه، وإن فصل بينهما بسكوت يمكنه الكلام أو بكلام أجنبي، أو استثنى أكثر من نصفه أو من غير جنسه لزمه كله، ومن قال له علي دراهم ثم قال وديعة لم يقبل قوله، ومن أقر بدراهم فأقل ما يلزمه ثلاثة إلا أن يصدقه المقر له في أقل منها. ومن أقر بشيء مجهل قبل تفسيره بما يحتمله

## فصل

ولا يقبل إقرار غير المكاف بشيء إلا المأذون له من الصبيان في التصرف في قدر ما أذن له، وإن أقر السفية بحد أو قصاص أو طلاق أخذ به، وإن أقر بما لم يقبل إقراره، وكذلك الحكم في إقرار العبد إلا أنه يتعلق بذمته يتبع به بعد العتق إلا أن يكون مأذونا له في التجارة فيصح إقراره في قدر ما أذن له فيه

ويصح إقرار المريض بالدين لأجنبي، ولا يصح إقراره في مرض الموت لو ارث إلا بتصديق سائر الورثة، ولو أقر لو ارث فصار غير وارث لم يصح، وإن أقر له وهو غير وارث ثم صار وارثا صح إقراره ويصح إقراره بوارث، وإذا كان على الميت دين لم يلزم الورثة وفاؤه إلا إن خلف تركة فيتعلق دينه بها، فإن أحب الورثة وفاء الدين وأخذ التركة فلهم ذلك، وإن أقر جميع الورثة بدين على موروثهم ثبت

باقرارهم ، وان أقر به بعضهم ثبت بقدر حقه ، فلو خلف ابنين ومائتي  
درهم فأقر أحدهما بمائة دينار على أبيه لزمه خمسون درهما ، فان كان  
عدلا وشهد بها فللغيريم أن يحلف مع شهادته ويأخذ باقيها من أخيه ،  
وان خلف ابنا ومائة فادعى رجل مائة على أبيه فصدقه

ثم ادعى آخر مثل ذلك فصدقه الابن فان كانا في مجلس

واحد فالمائة بينهما ، وان كانا في مجلسين فهو

للاول ولا شيء للثاني ، وان كان الاول

ادعاه فصدقه الابن ثم ادعاه آخر

فصدقه الابن فهي للاول ولا

شيء للثاني ويغرمها لانه

فوتها عليه باقراره

﴿ آخر الكتاب والحمد لله رب العالمين ﴾

وصلى الله على محمد وآله

وصحبه وسلم

obeyikandi.com

(فهرس كتاب عمدة الفقه)

	صفحة
باب صلاة المسافر	٢٦
« صلاة الخوف »	٢٦
« صلاة الجمعة »	٢٧
« صلاة العيد بن »	٢٨
« كتاب الجنائز »	٢٩
« كتاب الزكاة »	
باب زكاة السائمة	٣٢
« زكاة الخارج من الارض »	٣٤
باب زكاة الاثمان	٣٥
باب حكم الدين	٣٦
« زكاة العروض »	»
باب زكاة الفطر	٣٧
باب اخراج الزكاة	٣٧
باب من يجوز دفع الزكاة اليه	٣٨
« من لا يجوز دفع الزكاة اليه »	٣٩
« كتاب الصيام »	٤٠
أحكام المفطرين في رمضان	٤١
باب ما يفسد الصوم	٤٢
باب صيام التطوع	٤٢
باب الاعتكاف	٤٣
« كتاب الحج والعمرة »	
باب المواقيت	٤٤
مقدمة الكتاب	٢
باب أحكام المياه	٣
« الآنية »	٤
« قضاء الحاجة »	٥
« الوضوء »	٦
« المسح على الخفين »	٧
« نواقض الوضوء »	٨
« الغسل من الجنابة »	»
« التيمم »	٩
« الحيض »	١٠
« النفاس »	١١
« كتاب الصلاة »	
باب الاذان والاقامة	١٢
« شرائط الصلاة »	١٣
« آداب المشي إلى الصلاة »	١٥
« صفة الصلاة »	١٦
« أركان الصلاة وواجباتها »	١٩
« سجود السهو »	٢٠
« صلاة التطوع »	٢٢
« الساعات التي نهي عن الصلاة فيها »	٢٣
« الامامة »	٢٤
« صلاة المريض »	٢٥

صفحة		صفحة	
٦٧	باب إحياء الموات	٤٥	باب الاحرام
٦٨	باب الجمالة	٤٦	باب محظورات الاحرام
٦٨	باب اللقطة	٤٧	باب الفدية
٧٠	باب السبق	٤٨	باب دخول مكة
٧١	باب الوديعة	٤٩	باب صفة الحج
	« كتاب الاجارة »	٥١	باب ما يفعله بعد الحل
٧٢	باب الفصب	٥٣	باب أركان الحج والعمرة
٧٤	باب الشفعة	٥٥	باب الهدى والاضحية
٧٥	باب الوقف	٥٦	باب العقيقة
٧٦	باب الهبة	٥٧	« كتاب البيع »
٧٧	باب عطية المريض	٥٨	فصل في النهى عن الملامسة
٧٩	« كتاب الوصايا »		باب الربا
٨١	فصل في بطلان الوصية	٥٩	باب بيع الاصول والثمار
	ورجوعها المورثة	٦٠	باب الخيار
٨١	باب الموصى اليه	٦١	باب السلم
٨٢	فصل في الاذن للمميز	٦٢	باب القرض وغيره
	بالتصرف		« باب أحكام الدين »
٨٢	فصل في إذن السيد لعبد	٦٤	باب الحوالة والضمان
	في التجارة	٦٤	باب الرهن
٨٣	« كتاب الفرائض »	٦٥	باب الصلح
٨٣	فصل فيما ينفرد فيه الجد	٦٦	باب الوكالة
	عن الأب من الاحوال	٦٦	باب الشركة
		٦٧	باب المساقاة والمزارعة

صفحة	صفحة
فصل في الزواج باذن وغير اذن	٨٤
١٠٠	فصل في أحوال الام فصل في الجدة
باب المحرمات في النكاح	٨٥
١٠١	فصل في البنات و بنات الابن
فصل في الجمع بين الاختين والعمة والخالة	٨٥
١٠٢	فصل في الاخوات من الابوين فصل في الاخوة والاخوات
١٠٣	من الام باب الحجب
فصل فيما لو تزوج كبيرة وصغيرة تين فأرضعتهمما الكبرى	٨٦
١٠٤	باب العصبات
باب نكاح الكفار	٨٨
١٠٥	باب ذوي الارحام
باب الشروط في النكاح	٨٩
١٠٦	باب أصول المسائل
باب العيوب التي يفسخ بها النكاح	٨٩
١٠٧	باب الرد
١٠٨	باب تصحيح المسائل
فصل في الفرقة التي تسقط المهر	٩٠
١٠٩	باب المناسخات
باب معاشرة النساء	٩١
١١٠	باب مواع الميراث
باب القسمة والنشوز	٩١
١١١	باب مسائل شتى
فصل في النشوز	٩٢
١١٢	باب الولاء
باب الخلع	٩٤
١١٣	باب الميراث بالولاء
١١٤	باب العتق
١١٥	فصل في تعليق العتق
١١٥	باب التدبير
١١٥	باب المكاتب
١١٥	٩٦
١١٥	٩٨
١١٥	٩٩

صفحة	صفحة
باب كفارة اليمين ١٣٤	باب تعليق الطلاق بالشروط ١١٦
( كتاب الجنائيات ) ١٣٥	باب ما يختلف به عدد الطلاق وغيره ١١٧
باب شروط وجوب القصاص ١٣٦	باب الرجعة ١١٨
فصل فيما يشترط لجواز استيفاء القصاص ١٣٧	باب العدة ١١٨
باب الاشتراك في القتل ١٣٨	باب الاحداد ١٢٠
باب القود في الجروح ١٣٨	باب نفقة المعتدات ١٢١
فصل في قطع بعض العضو وسرابة القود ١٣٩	باب استبراء الاماء ١٢١
باب الديات ١٤٠	( كتاب الظهار ) ١٢٢
باب العاقلة وما تحمله ١٤١	باب اللعان ١٢٢
فصل في جنابة العبد ١٤١	فصل في الاقرار بالولدمن امرأته أو أمته ١٢٣
باب ديات الجراح ١٤٢	باب الحضانة ١٢٤
باب الشجاج وغيرها ١٤٣	باب نفقة الاقارب والماليك ١٢٥
باب كفارة القتل ١٤٤	باب الوليمة ١٢٥
باب القسامة ١٤٤	( كتاب الاطعمة ) ١٢٦
( كتاب الحدود ) ١٤٥	باب الزكاة ١٢٧
فصل في صفة الجلد وما يجلبه ١٤٦	فصل في شرطي الذبح والنحر ١٢٨
فصل فيما لو اجتمعت حدود لله تعالى منها القتل ١٤٦	باب الصيد ١٢٩
فصل فيمن أتى حداً خارج الحرم ثم لجأ إليه ١٤٧	باب المضطر - باب النذر ١٣٠
	كتاب الايمان ١٣٢

صفحة	صفحة
يوجب عايبه بخيل ولا ركاب	باب حد الزنا ١٤٧
باب الامان ١٥٧	باب حد القذف ١٤٨
باب الجزية ١٥٨	باب حد السكر ١٤٨
كتاب القضاء ١٥٨	باب حد السرقة ١٤٩
باب صفة الحكم ١٥٩	باب حد المحاربين ١٤٩
باب في تعارض الدعاوى ١٦٠	فصل فيمن عرض له يريده ١٥٠
باب حكم القاضي ١٦٢	نفسه او ماله الخ
باب القسمة ١٦٢	باب قتال الباغين ١٥٠
﴿ كتاب الشهادات ﴾ ١٦٣	باب حكم المرتد ١٥١
باب من ترد شهادته ١٦٥	﴿ كتاب الجهاد ﴾ ١٥٢
باب الشهادة على الشهادة ١٦٦	باب الاثقال ١٥٤
باب اليمين في الدعاوى ١٦٧	باب الغنائم وقسمتها ١٥٥
باب الاقرار ١٦٧	فصل فيما تركه الكفار ولم ١٥٦

﴿ تم فهرس ويليه الخطأ والصواب ﴾

بيان الخطأ الواقع بكتاب عمدة الفقه وصوابه

صواب	خطأ	س	ص
يرادين	يرادي	٨	١٥
وقفتنا	وقفتنا	٩	٥٠
نه	نه	٥	٦١
بجمل	يجمل	٦	٧٠
يرجع	يوجع	١٥	٧٣
لوارثه وأجنبي	وأجنبي	١١	٨١
استيلاء	ستيلاء	١٠	٩٣
ككفارة	كفارة	٥	١٢٢